

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني
بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للإحصائيين الاجتماعيين، وهو منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 020113 12-63377X (A)



البيان

يؤيد الاتحاد الدولي للإحصائيين الاجتماعيين موضوع الدورة، وهو ”القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها“، لأنه يتفق تماما مع أهدافه. وهذه الرابطة هي اتحاد عالمي لمنظمات العمل الاجتماعي في ٩٠ بلدا، وتمثل أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ إحصائي اجتماعي. وتتمثل أهداف الرابطة في تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز كرامة الشعوب وقدرها، والعمل من أجل الاستدامة البيئية ودعم الاعتراف بأهمية العلاقات الإنسانية. ونحن نشجع الاستراتيجيات الاجتماعية التي تبني مجتمعات متماسكة وتزيل بذور التراجع. ويتزامن هذا الالتزام مع موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والتصدي للعنف ضد المرأة ذو أهمية حيوية لتمكين المرأة في أنحاء العالم. وفضلا عن ذلك، فإننا نعتبر منع وقوع أشكال العنف ضد النساء والقضاء عليها عاملا قويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤيد الاتحاد الدولي للإحصائيين الاجتماعيين إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، استنادا إلى مقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد حدد منهاج العمل العنف ضد المرأة بوصفه أحد مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر التي تتطلب اتخاذ إجراء عاجل لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام.

ويدعم الاتحاد الدولي للإحصائيين الاجتماعيين أيضا البروز الذي أضفته المعاهدات والاتفاقات الرئيسية الأخرى على القضية العالمية للعنف ضد المرأة، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعمل الإحصائيون الاجتماعيون في أنحاء العالم في مجالات السياسة والبرامج والممارسات من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز رفاههن التعليمي والمادي والاقتصادي والاجتماعي.

العنف

العنف ضد المرأة يمكن أن يحدث في أي مرحلة من الدورة الحياتية. وهو يتفاوت بين قتل النفس، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والاعتصاب أثناء اللقاءات الغرامية، والاتجار الجنسي، وعنف العشير، وإساءة معاملة المسنين.

ولا يمكن إعمال حقوق الإنسان للجميع إلا بالاعتراف بالكرامة والقدر المتأصلين لكل فرد. ويشكل العنف ضد المرأة عقبة في سبيل تحقيق أهداف حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام، لأن العنف ضد المرأة ينتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة ويُلغي الفوائد المتحققة منها. وفي جميع المستويات، تخضع النساء والفتيات بدرجة كبيرة أو صغيرة للإيذاء البدني والجنسي والنفسي عبر جميع مستويات الدخل والطبقات والمستويات الوطنية والثقافية.

وقد تتفاوت أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة رهنا بخصوصية السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي. والعنف ضد المرأة لا ينطوي فقط على انتهاك لحقوق المرأة، وإنما تترتب عليه أيضا نتائج تتعلق بالنماء الصحي للجميع.

ويتفق الاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين مع قرارات الجمعية العامة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، التي تنص على أنه ينبغي للدول العمل من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وتقوم هذه القرارات على فرضية أن الدولة مسؤولة عن كفالة حق الفرد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في "الجبر" في شكل استعادة الوضع (استعادة الحالة الأصلية التي كانت عليها الضحية قبل الانتهاك)؛ والتعويض (عن الضرر الاقتصادي)؛ والتأهيل (مما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية فضلا عن تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية)؛ وتدابير الرضا (التحقق من الوقائع والإفصاح التام والعلي عن الحقيقة). والاتحاد يعتبر عملية الجبر هذه أساسية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ومنع وقوعها، إذ أن هذه العملية تدعم السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية للمرأة.

التعليم

أفادت التقديرات بأنه في عام ٢٠١٠ كان هناك ٦١ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية و٧١ مليون طفل في سن الدراسة الإعدادية غير ملتحقين بالمدارس. وبلغ عدد الفتيات أكثر من نصف عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية غير الملحقين بالمدارس. فعلى سبيل المثال، في الدول العربية، يمثل الإناث نسبة ٦١ في المائة من عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس. ولما كان تعليم المرأة محدودا فإن فرصها أقل من الرجل في تنمية القدرات اللازمة لكفالة نفسها وأسرقتها. ولهذه الأسباب، يدعم الاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين حملة مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وذلك لأن البنات والبنين، كما تدعو الحملة، يجب أن تتاح لهم فرص متكافئة للتعليم. وعلى مقررري السياسات والممارسين في أنحاء العالم التزام التصدي

للامساواة بين الجنسين، كما هو وارد في الأهداف الإنمائية للألفية، وكما تفيد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ولم تتحقق المساواة بين الجنسين في المدارس بسبب الحواجز الثقافية والاجتماعية والمادية المتعددة التي تواجهها الفتيات في الحضور بالمدارس. وبالإضافة إلى ذلك، فكما تقرر مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات (٢٠١٢) المدارس مؤسسات أسست على ثقافة هيمنة الذكور. وبالتالي، يمكنها، بقصد أو بغير قصد، إطالة أمد مظاهر اللامساواة الاجتماعية بين الجنسين من خلال علاقات القوة داخل المدارس وأساليب التعليم وتصوير أدوار الذكور والإناث في الكتب المدرسية والمواد التعليمية.

واللامساواة بين الجنسين في التعليم شكل من أشكال الإيذاء النفسي للبنات، وتمثل شكلا ضمنيا من أشكال العنف ضد المرأة وانتهاكا للمادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ أن العنف يقلل قدرة النساء والفتيات على الحصول على التعليم، وكسب العيش، والمشاركة في الحياة العامة. واللامساواة في التعليم عقبة في سبيل النماء الصحي للأفراد (البنات والبنين والنساء والرجال) والأسر، والحكومات، والبلدان، والمجتمع العالمي.

الصحة

يتسبب العنف ضد النساء والفتيات في طائفة من المشاكل الصحية، منها سوء الصحة النفسية والجنسية/الإنجابية والأضرار البدنية، والوفاة. والحالات التي كانت كثيرا ما يظن أنها مشاكل "ذكورية" مثل النوبات القلبية والسكتات الدماغية، تمثل حاليا السببين الرئيسيين لوفاة النساء. وتظل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والظروف المتصلة بالحمل، والسل، هي الأسباب الرئيسية لوفاة النساء بين سن ١٥ و٤٥ على مستوى العالم.

والعنف يزيد من التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأنه يحد من قدرة المرأة على ممارسة حقوقها الجنسية والإنجابية. ففي كل يوم من عام ٢٠١٠، كان يموت نحو ٨٠٠ امرأة بسبب مضاعفات الحمل والولادة. ويروج صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠١٢) لحملات في أنحاء العالم من أجل استخدام وسائل منع الحمل للحد من معدل الوفيات النفاسية. وغالبا ما تواجه المرأة في أنحاء العالم عقبات كثيرة في الحصول على الرعاية الوقائية والرعاية قبل الولادة والرعاية بعد الولادة. ولا تتاح إلا خدمات قليلة للفئات المهمشة من النساء، مثل النساء غير المتزوجات، والمراهقات، والمشتغلات بالجنس، والمتعاطيات للمخدرات عن طريق الوريد، والمنتديات لأقليات عرقية، والريفيات.

ويشعر الاتحاد بالقلق على نحو خاص بسبب ما للعنف ضد المرأة من تأثير على صحتها النفسية، إلى جانب صحتها البدنية والاجتماعية والجنسية والإنجابية.

التمكين الاقتصادي

التمكين الاقتصادي للمرأة حل يمكن أن يمنع وقوع العنف ضد المرأة. فعلى الصعيد العالمي، يعيش ١,٤ بليون شخص في فقر مدقع، وتمثل النساء ٧٠ في المائة من فقراء العالم، وأغلبهن يعشن في البلدان النامية. وفي حين يصيب الفقر الأسرة المعيشية بكاملها، تتحمل المرأة عبئا غير متناسب نتيجة للتقسيم القائم على أساس نوع الجنس للعمل ومسؤوليات توفير رفاه الأسرة المعيشية. والتمكين الاقتصادي للمرأة يُسهم في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتيح المشروع العالمي لمكافحة الفقر التمكين الاقتصادي والسياسي عن طريق تقديم قروض الائتمان المتناهي الصغر لزيادة قدرة المرأة على الحركة، وقدرتها على اتخاذ القرارات المالية، وتنمية الوعي السياسي والقانوني.

ويؤمن الاتحاد الدولي للإحصائيين الاجتماعيين بأن تعزيز الرفاه الاقتصادي للنساء والفتيات يسهم في القضاء على العنف ضد المرأة ويسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمي.

التوصيات

يقدم الاتحاد الدولي للإحصائيين الاجتماعيين التوصيات التالية:

ينبغي التصدي للعنف ضد النساء والفتيات من خلال إقامة شراكات تعاونية بين الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. ويلزم القيام بالدعوة داخل الدول ذات السيادة للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسائر اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة.

ولما كانت الولايات الدولية لا تُنفذ في أغلب الأحيان حتى داخل البلدان الموقعة عليها، فلا بد من إصدار وتنفيذ قوانين وطنية تعزز حقوق المرأة وتحميها من العنف.

وينبغي للمجتمع الدولي العمل من أجل زيادة تعليم النساء والفتيات وزيادة تدريبهن على المهارات، فضلا عن توفير رعاية صحية ميسورة ومحسنة لهن.

ولا بد لأنصار التنمية الاجتماعية أن يكونوا أكفاء ثقافيا عندما يتناولون موضوع اللامساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة في أنحاء العالم.